

الموضع الثالث ان يكون المبتدأ انصافاً اليه نحو لم يركب
 لا فعلين التقدير لركب قسمي فركب مبتدأ وقسمي
 خبر ولا يجوز التفریح به قيل ومثله بين الله ٧
 لا فعلين التقدير بين الله قسمي وهذا لا يتبين
 ان يكون المحذوف فيه خبر الجواز كونه مبتدأ
 والتقدير قسمي بين الله بخلاف لركب فان المحذوف
 معد يتبين ان يكون خبر لان لام الابتداء قد
 دخلت عليه وفقاً للدخول على المبتدأ فان لم
 يكن المبتدأ انصافاً اليه لم يجب حذف الخبر نحو
 عبد الله لا فعلين التقدير عبد الله على عهد الله
 مبتدأ وعلمي خبره ولك اثباته وخارجه الموضع
 الثالث ان يقع بعد المبتدأ او وهي ظرف المعية
 نحو كل رجل وضعته فكل مبتدأ وضعته معطوف
 على كل والخبير محذوف والتقدير كل رجل وضعته
 مقترنان وتولد الخبر في ن بعد والنعية وقيل
 لا يحتاج التقدير بالخبر لان معنى كل رجل وضعته
 كل رجل مع ضيعته وهذا الكلام تام لا يحتاج الى خبر
 واختار هذا المذهب ابو عصفور في شام الايضاح فان
 لم تكن الواو انصافاً للمعية لم يجز حذف الخبر نحو لم يركب

نعم

وتعرف قائمان الموضع الرابع ان يكون المبتدأ مصدراً
 ويعدو حال صلت مسدداً لخبر وهو لا يصلح ان تكون خبر
 فيجوز الخبر وجوباً بالسد للحال سدك وقد ذكر نحو في العبد
 مسبباً فصرف مبتدأ والعبد مفعول له ومبنياً حال
 سدت مسدداً للخبر والخبر محذوف وجوباً والتقدير صرف
 العبد حاصله اذا كان مسبباً ان اردت الاستقبال
 وان اردت الماضي فالتقدير صرف العبد استقبالي متفرق
 اذا كان مسبباً مسبباً حالاً من الضمير المستتر في كان
 المقترن بالعبد واذا كان او اذا كان ظرف نائب نائب
 الخبر وفيه المص بقوله وقبل حال على ان الخبر محذوف
 مقدر وقيل الحال التي سدت مسدداً للخبر تقدم تقريبي
 واختاره بقوله لا يكون خبر عن الحال لا يصلح ان
 تكون خبر عن المبتدأ المذكور نحو ما هو الاختصاص من
 قولهم زيد قائماً فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير
 ثبت قائماً وهذا لا يصلح ان تكون خبراً فتقول
 زيد قائماً فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف خبر
 العبد مسبباً فان الحال فيه لا تصلح ان تكون خبراً
 عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول فزيد العبد مسبباً
 لان الخبر لا يوصف بانته مسبباً والمضاف الى هذا